مقدمـــة

السياق التاريخى للتعليم المصرى
رؤية فى الماضى والحاضر والمستقبل

يستعرض هذا الكتاب مجمل السياقات التاريخية منذ نشوء الدولة فى عصر محمد على باشا الكبير، رأس الأسرة العلوية حتى مطلع القرن الحادى والعشرين. وهو محاولة لتشخيص الماضى وترسباته، والواقع وتحدياته، واستشراف للمستقبل وطموحاته. ويتألف من دراستين قدمت أولاهما إلى مؤتمر عقده المركز القومى للبحوث الاجتماعى والجنائية عام ٢٠٠١ فى مصر لتعرف المتغيرات التى شكلت تطور المجتمع المصرى خلال القرن الماضى. وقدمت الدراسة الثانية إلى ندوة من الندوات العلمية التى تنظمها جمعية النداء الجديد فى القاهرة عام ٢٠٠٣. وتضم هاتان الدراستان اللتان تمثلان مشاهد من تطور تاريخ التعليم فى مصر عبر مختلف الحقب التاريخية وأثر الفواعل المجتمعية المختلفة التى أثرت فى حركة التعليم، أهدافًا وبنية ومناهج وطلابًا ومنظومة اجتماعية فى إطار المنظومات الأخرى: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

والدراسة الأولى حول (السياسات التعليمية خلال القرن الماضى) والدراسة الثانية حول (مسئولية الدولة فى التعليم بين القطاع الحكومى والخاص). وفى كلتا الدراستين كان منهجنا التركيز على تفاعل أيديولوجية الدولة الرسمية والقوى المجتمعية الثقافية التى أطّرت أوضاع حركة المنظومات التعليمية من التعليم المدنى الحديث (العام ما قبل التعليم العالى، وما تلاه من تعليم عال/ جامعى) بشقيه الحكومى والخاص (متضمنًا التعليم الأجنبى). ومن ثم قمنا باستخلاص مدلولات مختلف التفاصيل لنقرأ ونستكنه من خلال التوجهات الرئيسية لحركة التعليم فى مختلف السياقات التى شهدها المجتمع المصرى فى موجات تغيره وتطوره واستمراريته، ونهضته وركوده.

والدراستان مع ما بينهما من قضايا مشتركة تمثل فى تقديرنا محاولة لدراسة (تاريخ التعليم) وليس (تأريخ التعليم)؛ أى الالتفات إلى حركة الأحداث واتجاهاتها من منظور التحديث والنهضة القومية، دون التركيز على وصف الأحداث وتفاصيلها. وهو ما يمكن أن يندرج تحت مفهوم المعالجة التاريخية الثقافية الاجتماعية، وليس مجرد رصد وتسجيل زمنى تأريخى للأحداث والوقائع والأشخاص، منفصلة عن إطاراتها المرجعية الثقافية وفى تفاعلاتها وديناميا‌تها ولحظاتها المفصلية الكبرى. ومن رواد هذا المنهج كما هو معروف عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته الشهيرة، وفى أيامنا المؤرخ المصرى المرموق أ.د. رؤوف عباس، أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة.

ومفتاح هذا المنهج هو مفهوم (وعى التاريخ)؛ أى كما تتمثل فى قراءته التى تمكننا من معرفة حركة تبدل الأحوال وتقلب الأزمنة فى صناعة الواقع ومسببات تشكيله وما يطرأ عليه من تغيرات أو تموجات.

والتاريخ كعلم فى كتابته ودراسته، قد يكون مجالاً للإمتاع والمؤانسة، أو مادة للتربية الخلقية، أو للاعتزاز بالبطولات والأمجاد، أو لحفز الهمم واستنهاض النفوس من الأزمات والإحباطات، لكنه قبل هذا وبعده بل وأهم منه كعلم، إنما يبين لنا، إن ظاهرًا أو مستترًا، كيف يصنع الإنسان تاريخه من خلال قواه وتنظيماته وسياساته وموارده ومكاسبه وتضحياته، وإن ثمة علاقات ارتباط وسببية، وتعقد لمجمل مدخلات تلك القوى ومدى كفاءتها وفاعليتها فى تحقيق أهدافه أو فى إخفاقاتها.

وقد التزمنا فى تناول موضوعات هذا الكتاب من منطلق المنهج التاريخى العلمى الثقافى، مختلف المداخل والمقاربات الملائمة لطبيعة الوقائع، فى تكاملها وإمكاناتها التفسيرية، وهى:

(١) المدخل التاريخى النقدى، والذى يرى أن الواقع الراهن للظواهر والنظم المجتمعية إنما هو مركب يتولد من رحم عوامل تكوينها السابق تاريخيًّا. وفى المجتمعات بطيئة النمو والحركة، يموت التاريخ بصعوبة، كما يقال. وتظل حركة الحاضر مشدودة، بل ورهينة أحيانًا، إلى إرث الماضى وقيوده ومواضعاته. ثم إن بعض ما يظهر من تحديث يبقى فى الشكل دون المضمون، من قبيل صب الزيت القديم فى قنانٍ جديدة.

ومن ثم يصبح الواقع الراهن أيضًا قيدًا ومحددًا تاريخيًّا لنوع الاحتمالات فى تطور المستقبل وضروب بدائله.

(٢) منظور الرؤية الاجتماعية المنظومية، كما أسستها بعض مدارس علم الاجتماع التربوى الحديث، فى ربطها بين النسق التعليمى بالأنساق المجتمعية الأخرى. كما ترى أن الدور الحاسم فى تطور النسق التعليمى وتوظيفه يكمن فى مواقع القوة والسيطرة والتوجيه لنظام الحكم، وفى القوى المجتمعية التى تنشؤه أو تسانده، وبما يجرى بين تلك القوى المهيمنة من تدافع فى توازن مصالح كل منها. ومن ثم ترى النظرية النقدية الارتباط الحيوى بين مصادر السلطة وتوظيف التعليم، ويتجلى ذلك فى:

أ ـ إعادة إنتاج الأوضاع الراهنة بعلاقاتها وقيمها وثقافاتها Reproduction Function بما يحقق دور التعليم أداة للمحافظة على جوهر مفهومات النظام المجتمعى وتوجهاتها.

ب ـ وإما مقاومة الأوضاع الراهنة Resistance Function ومساعى تغييرها فى جدلية الحركة بين قوى المحافظة وقوى التغيير.

جـ ـ وإما نوع من المواءمة Accommodation، التى تفرضها ضرورات التوازن المرحلى بين مختلف القوى ومصالحها وأولوياتها.

٣ ـ الاستناد إلى التقارير الرسمية لكل من وزارتى التربية والتعليم، والتعليم العالى، والمجلس الأعلى للجامعات، والمجالس القومية المتخصصة، ومعهد التخطيط القومى، وما تصدره هذه الهيئات من بيانات إحصائية (وقد تتباين قليلاً أو كثيرًا فى بعض الأحيان)، كما أن سلاسلها الإحصائية الزمنية غير كاملة. وقد اعتمدنا على ما أتيح لنا منها، رغم صعوبات هذه الإتاحة فى عصر ندعى فيه أننا نقتحم ثورة المعلوماتية.

كذلك اعتمدنا أحيانًا على ما ورد فى بعض المراجع العلمية، والأخبار والمعلومات فى الصحف اليومية.

٤ ـ فى مقترحاتنا لعمليات تطوير مسئولية الدولة فى التعليم الحكومى والخاص، انطلقنا من التبصر بالواقع وبسياسة الممكن فى تحريكه على المدى القصير وعلى المدى البعيد أحيانًا، وفى تحسبنا لإمكانات الظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدور منظومة التعليم، حكوميًّا وخاصًّا، فى إطار الحرية الاقتصادية وآليات السوق والتحول الديمقراطى وديناميكية مستجدات الساحة العالمية.

وستظل مسئولية الدولة فى المنظومة التعليمية وقطاعاتها الحكومية والخاصة، مرتبطة بالتحولات المجتمعية، وما يقترن بها من الجدل والحوار فى شأن صناعة المستقبل. وستظل هذه المسئولية معتمدة على توازن القوى بين مختلف المصالح ومدى تشابكها. وتبقى الحاجة فى رسم خريطة المسئولية إلى مقاربات منهجية نافذة، تستوعب أصول الماضى ودروسه، كما تستوعب مطالب المستقبل ومتغيراته المعلومة والمجهولة التى يمكن التنبؤ بها. وتنشد فى جميع الأحوال بناء الإنسان المصرى، فكرًا وبدنًا ووجدانًا ومعرفة ودراية ومرونة؛ لكى يكون فاعلاً ومؤثرًا فى بناء مجتمع أكثر حرية وعدلاً وجمالاً.

أما بعد، ،

هذا الكتاب فى دراستيه محاولة للقراءة والكتابة من خلال منهج التاريخ العلمى الثقافى الاجتماعى لتطور المنظومة التعليمية فى مصر، ولا نزعم فيه أننا قد استجمعنا كل ما يحشده من فكر وأدوات ومصادر أقطاب هذا المنهج فى مصر أو فى غيرها من الأقطار العربية.